لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية

الحويلة لإنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير خلال 3 سنوات

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحاً بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون على النحو التالي:

«المادة الأولى» : تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على ان يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.

«المادة الثانية» : على وزارة الاشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على ان يكون خاليا من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

«المادة الثالثة» : تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من انشائه ويعهد الى وزارة الاشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على انشاء المستشفى في مرحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه الى وزارة الصحة.

«المادة الرابعة» : للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته المقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الاشغال العامة.

«المادة الخامسة» : تدرج في الميزانيات السنوية اعتبارا من السنة المالية الحالية الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

« المادة السادسة» : يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

محمد الحويلة

«المادة السابعة» : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ احكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

انطلاقاً من نص المادة 15 من الدستور التي نصت على تعني الدولة بالصحة العامة وبوسائل العلاج من الأمراض والأوبئة، وتدعيم للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول الى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الافراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة واستعادها والوقاية من المرض اعد هذا الاقتراح بقانون والذي ينص في المادة الاولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على انشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة الى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الكليات الكويتية.

ونصت المادة الثانية على إلزام الاشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الارض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا تقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرون ألف متر مربع.

ونصت المادة الثالثة على ان تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى تعهد الى وزارة الاشغال العامة حتى الانتهاء من انشائه وتمارس وزارة الاشغال العامة دورها القانوني بالإشراف الكامل على انشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه الى وزارة الصحة.

ونصت المادة الرابعة على السماح للحكومة بالاستعانة بيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والاشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته المقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الاشغال العامة.

الطريجي : تقدمت باقتراح بقانون لزيادة بدل الإيجار إلى 250 ديناراً شهرياً

أعلن النائب د.عبد الله الطريجي عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية ورفع قيمة بدل الإيجار الشهري ليصبح 250 دينارا شهريا.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: تستبدل المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه، النص التالي:

يستحق رب الاسرة من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية ايجارا شهريا مقداره مائتان وخمسون دينارا كويتيا تدفعه له المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية.

ولا يستحق هذا البدل رب الاسرة الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن او بدل ايجار نقدي، فإذا قل البدل النقدي الذي يتقاضاه عن بدل الايجار المقرر في الفقرة السابقة دفعت له المؤسسة الفرق بين البدلين، وفقا لحكم الفقرة المذكورة

وفي جميع الأحوال لا يستحق رب الأسرة أي فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة.

المادة الثانية: على رئيس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من التاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

عبدالله الطريجي

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

لأن الكويت اقرت الحق في الرعاية السكنية، فقد صدر قانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، الذي جاء بتنظيم شامل للرعاية السكنية بالكويت، وقد نص القانون على صرف بدل ايجار قيمته 150 دينارا كويتيا لمن لم يخصص له منزل سكني يتم صرفه له شهريا وفقا للوائح والقوانين، وذلك للمساهمة في التخفيف على المواطنين الذين لم يستحقوا بعد الرعاية السكنية وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 19 من القانون المشار اليه، الا انه يلاحظ انه رغم ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم الا انه لم يعد النظر في قيمة بدل الايجار الذي اضحى قليلا جدا بالمقارنة بأسعار الايجارات المرتفعة.

لهذا فقد جاء هذا الاقتراح بقانون ليعدل من النص المادة 19 من القانون رقم 47 بسنة 1993 بالنص على رفع قيمة بدل الايجار شهري ليصبح 250 دينارا كويتيا شهريا ويكون نص المادة بعد التعديل على النحو التالي:

« يستحق رب الاسرة اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية ايجارا شهريا مقداره مائتان وخمسون دينارا كويتيا تدفعه المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية.

ولا يستحق هذا البدل رب الاسرة الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن أو بدل ايجار نقدي، إذا قل البدل النقدي الذي يتقاضاه عن بدل الايجار المقرر في الفقرة السابقة دفعت له المؤسسة الفرق بين البدلين، وفقا لأحكام الفقرة المذكورة.

وفي جميع الاحوال لا يستحق رب الاسرة أي فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة.

أحمد الحمد يقترح إنشاء مناطق صناعية حرفية لدعم المبادرات الشبابية

أعلن النائب أحمد الحمد عن تقديمه اقتراحا برغبة لإيجاد مناطق صناعية حرفية تتيح للشباب حرية الإبداع.

وقال الحمد في مقدمة الاقتراح:

الكويت دولة شابة وتشكل نسبة الشباب فيها أكثر من 60 ٪ فيما تعاني دول متطورة مثل ألمانيا والنمسا والسويد وغيرها من مشكلة كبيرة في نسبة الشباب.

نظرا لأهمية دعم المبادرات والمشاريع الشبابية، للشباب الكويتي المبدع والذي يحتاج إلى رعايته ودعمه بفرص ميسرة إضافة إلى أهمية تدريب الكفاءات الشبابية، ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وتنميتها ودمجهم في عملية التنمية بشكل تكاملي للاستفادة من قدراتهم غير المحدودة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

– إيجاد مناطق صناعية حرفية كالمعمول به في الدول المتقدمة والتي تسمى «اندستريال بارك زون» والتي تتيح للشباب حرية الإبداع، عبر تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل علمي ومؤسسي والاستفادة من تجارب دول أخرى اتبعت مثل هذه الأساليب مثل الصين أو تركيا.

تتمات

الخالد : العسكريون

واستقرارها ، مؤكدا إن زيارته للوزارتين تتبع زيارة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد لهما ، في بداية الشهر الماضي ، بهدف وضع البرامج والآليات من أجل تنفيذ التوجيهات السامية .

وشدد سموه على أن مسؤولية الدولة هي توفير كل المعدات لجميع قطاعات الجيش الكويتي ، وتوفير الدراسة والتعليم في أرقى الكليات والمعاهد العسكرية، لافتا إلى أهمية استثمار كل هذه الجهود في القيام بها ، ومنوها بدور منتسبي وزارة الدفاع ، في العمل مع الفريق الحكومي لمواجهة الأزمة الصحية.

أضاف أن الدولة عندما احتاجت للكثير من الأمور ، وجدنا سلاح الجو الكويتي على استعداد تام لنقل المواطنين ونقل المعدات ، وشحن متطلبات مواجهة هذه الجائحة وتجهيز المستشفيات والمحاجر الميدانية ، التي كانت الهيئة الطبية التابعة للجيش الكويتي على أتم الاستعداد لإنشائها ، دعما لإخوانهم في وزارة الصحة ، والدور المشهود في دعم ومساندة وزارة الداخلية والحرس الوطني في عزل المناطق وتنفيذ الحظر الجزئي والحظر الشامل.

وقال سمو رئيس الوزراء : «إن الشكر والتقدير مقرون بطلب الاستمرار على نفس العطاء ، لأننا مازلنا نواجه الأزمة الصحية ، ونسأل الله العلي القدير أن يعيننا على تحمل هذه المسؤولية ولخدمة بلدنا تحت رعاية سيدي صاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين ، وأن يديم الأمن والأمان والاستقرار على بلدنا العزيز».

كما ألقى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي ، كلمة ترحيبية بهذه المناسبة ، اكد خلالها حرص وزارة الدفاع على الجاهزية التامة والدائمة واستعدادها لتقديم كل أشكال الدعم والمساندة لمختلف الجهات الرسمية.

وشدد على الاستمرار في تطوير وتحديث مختلف الأسلحة والمعدات العسكرية ، وصولا بمنظومة العمل العسكري الى المستوى الذي نطمح اليه جميعا.

من جهة أخرى قال سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، خلال زيارته إلى مقر وزارة الداخلية ، إن التوجيهات الواضحة والصريحة لصاحب السمو أمير البلاد ، بعد تشكيل الحكومة ، شددت على ضرورة تطبيق القانون على الجميع ، وأنه لا أحد فوق القانون ، سائلا المولى عز وجل أن يعيننا على وضع الآليات والبرنامج المناسبة ، لتنفيذ كل هذه التوجيهات السامية.

أضاف سموه أن زيارته تحمل عدة رسائل الأولى ، هي متابعة زيارة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة ، في بداية الشهر الماضي لوزارة الداخلية ، ومضامين توجيهاته السامية وإيجاد البرامج والآليات المناسبة لتنفيذها وهو ما يعد أولوية بالنسبة لنا.

وأعرب سموه في رسالته الثانية عن الشكر والتقدير والاعتزاز لوزارة الداخلية ومنتسبيها ، للدور الكبير الذي قاموا ويقومون به اثناء الازمة الصحية التي أربكت العالم والكويت جزء منه ، وأثرت في كل قطاعات الحياة ، مما استلزم اصدار قرارات قاسية تفهمها وطبقها شعب الكويت والمقيمين على أرضها.

وقال إن وزارة الداخلية أخذت على عاتقها تنفيذ كل جزء من هذه القرارات ، وهي من حمل العبء الأكبر «صحيح وزارة الصحة في مستشفياتها وفي أماكن عملها لكن أنتم في كل شبر من أرض الكويت وتعملون في كل الظروف والميادين» .

كما عبر رئيس الوزراء عن تمنياته أن يستمر العمل بالأسلوب وروح العمل ذاتها ، لأن هذه الأزمة الصحية مازالت في مسارها الطويل ولم تنته ، والمطلوب هو المواصلة بذات العطاء والروح لمواجهة تداعياتها والتخفيف من اضرارها ، وستتحمل وزارة الداخلية أيضا أعباء استمرار هذه الازمة الصحية معنا ، لكن انتم اكفاء لهذه المسؤولية.

وشدد سموه في رسالته الثالثة على ضرورة الحفاظ على دور رجل الأمن في تصرفه وسلوكه في أداء عمله ، باعتباره قدوة في هذا المجتمع ، مضيفا : «لن نقبل ولن نسمح بتجاوز ذلك وكلي ثقة بأنكم وزملائكم تلتزمون بواجباتكم وتعملون على ابراز دور رجل الامن في كل الظروف وفي كل الأوقات».

كما ألقى وزير الداخلية الشيخ ثامر علي صباح السالم كلمة بهذه المناسبة ، أكد خلالها أهمية التزام منتسبي وزارة الداخلية بمضامين النطق السامي ، عبر تجسيد التعاون مع كل أجهزة الدولة ، والارتقاء بالخدمات العامة والتصدي للقضايا الجوهرية التي تهم الوطن والمواطنين .

نواب : «تكويت القضاء»

وقال الصالح إن اقتراحه بشأن تنظيم السلطة القضائية يقضي بتعديل المادة 19 من قانون تنظيم القضاء ، بأن يكون كل من يتولى منصب القاضي أو وكيل النيابة كويتي الجنسية فقط ، لافتا إلى أن هذا التعديل يمنع تعيين أي أجنبي في منصب القاضي أو وكيل النيابة، ويوجب الاقتراح تكويت السلطة القضائية خلال 3 سنوات.

وأشار إلى وجود كفاءات وطنية منها أساتذة قانون ومحامون وقانونيون أصحاب مؤهلات عليا ، مشهود لهم بالكفاءة ، وجاهزون لتولي السلطة القضائية.

وأكد أن السلطة القضائية هي سلطة سيادية ، وبالتالي ضرورة أن يتولاها المواطن أسوة بما هو متبع في جميع الدول ، وهو مظهر من مظاهر السيادة، فحسب الدستور فإن القاضي يحكم باسم أمير البلاد، متسائلاً : كيف نعهد لأجنبي أن يحكم باسم أمير البلاد ؟

وأوضح الصالح أن هذا المقترح من شأنه أن يعدل من هذا المنهج الخاطئ، مثمنا دور الوافدين في مرفق القضاء وتأديتهم مهامهم على الوجه الأكمل.

أضاف أن هناك الآلاف من الكويتيين الأكفاء القادرين على شغل هذه الوظيفة، لافتاً إلى انه ليس بالضرورة ان يكون وكيل نيابة حتى يصبح قاضياً.

وأشار إلى ان القانون بين ذلك في مذكرته الايضاحية بجواز استقطاب اي محام أو أستاذ جامعي ، أو من يحمل شهادات عليا كالماجستير ، وإخضاعهم لدورات تدريبية لمدة عام أو عامين ، وتأهيلهم للدخول إلى سلك القضاء مباشرة من دون وجوب تدرجهم بالنيابة ومن ثم القضاء.

وعن الاقتراح بقانون الآخر ، قال الصالح إنه يقضي بتعديل قانون المحكمة الإدارية بأن تمتد ولاية القضاء للنظر في مسائل الجنسية ، كذلك دور العبادة.

أضاف انه وفق هذا القانون فإن نظر مسائل الجنسية ودور العبادة تخرج عن ولاية القضاء ، ولا يجوز ان ينظر فيها.

وبين أنه وفقا للتعديل فإنه لا يوجد شيء اسمه الخروج عن ولاية القضاء ، إلا في قضية ابعاد الوافدين لتعلقها بسيادة الدولة ، مشددا على ضرورة إخضاع كل شيء في الدولة إلى رقابة القضاء، وكذلك يجب أن تخضع القرارات الادارية كافة للقضاء.

وأكد أنه سوف يكون له موقف حازم تجاه هذا الملف وسوف يفتحه على مصراعيه ، إن لم تغلقه الحكومة على النحو الصحيح.

وفي الملف الثاني طالب النائب خليل الصالح الحكومة بالجدية في التعامل مع القضايا التي تمس الوضع المعيشي للمواطنين، وفي مقدمتها قضية إسقاط القروض، مبينا أنه سيعمل خلال الفترة المقبلة على تحريك هذا الملف.

وأوضح الصالح أن العديد من المواطنين باتوا مهددين بسبب القروض وقرارات منع السفر ، إضافة إلى مخاطر التفكك الأسري وإحساس العائل بعجزه عن أداء التزاماته التي تتزايد مع التضخم وارتفاع الأسعار.

وقال : « أعلنت في أكثر من مرة دعم هذا الملف الذي يمس معظم الكويتيين، والحكومة مازالت مصرة على رفضها للمشروع بحجج واهية أهمها عجز الموازنة وعدم قدرة الدولة على تحمل كل الأعباء المالية التي تترتب على إسقاط القروض».

أضاف أن ما تم هدره من المال العام في قضايا فساد يساوي تكلفة القروض عشرات المرات، فضلا عن المنح التي تقدمها الكويت للدول الأخرى، مشددا على أن الكويتي أولى بخيرات بلده ويجب أن تنحاز الحكومة للشعب ومطالبه.

من ناحيته قال النائب مساعد العارضي إن لقاء النواب بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ، تركزعلى موضوعي قانون العفو الشامل وتغيير النهج الحكومي، نافيا التطرق لموضوع التعيينات والمناصب القيادية.

وأعرب العارضي عن استيائه من تأويل اللقاء بأنه كان من أجل مناصب قيادية أو مساومات» ، مؤكدا أن «الحديث دار حول قضية العفو».

وكشف بأن رد رئيس الوزراء أن العفو له طريقان إما عفو خاص وهو حق لصاحب السمو، وإما العفو الشامل وهو حق لمجلس الأمة، مشيرا إلى أن هذا القانون تم تقديمه في مجلس 2016 وهناك رد من وزير العدل في ذلك الوقت ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ، بأن هناك مساسا بالذات الأميرية.

أضاف «أوضحنا لرئيس الوزراء أننا لا نريد خلط الأوراق من جديد ، وقلت إنني تقدمت مع مجموعة من النواب باقتراح للعفو الشامل عن قضية دخول المجلس تحديدا ، خاصة ان المدانين في هذه القضية بسبب الاعتداء على رجل أمن».

وقال العارضي ان « من حق أي نائب يرى في أي قضية أخرى انها تستحق العفو ، أن يتقدم بها منفصلة على أن تتم مناقشة القوانين بشكل منفصل حتى لا تخلط الأوراق من جديد».

وبين أنه قال لرئيس الوزراء «لا نريد أن تصل الصورة إلى الشارع والقيادة السياسية بأن قضية دخول المجلس فيها مساس بالذات الأميرية ، بل إن من أدينوا بالقضية كانت إدانتهم بسبب الاعتداء على رجل أمن، ولكن للأسف يبدو أن كلامي لم يجز له».

أضاف أن « الترويج بأن الاجتماع كان بهدف مساومات على وظائف قيادية أمر غير لائق، وهو يعلم تماما أن مساعد العارضي ليس الذي يساوم على مناصب قيادية».

وتابع « لقد كان اللقاء بحضور أحد الوزراء وأتحدى أن يتم ذكر اسما واحدا طلبت وضعه في منصب قيادي في ذلك الاجتماع، معتبرا أن «خلط الأوراق شيء غير مستغرب على هذه الحكومة التي تعودت على خلط الأوراق»، مضيفا «أنا الكرسي لا يهمني ومستعد أن أبيعه من أجل موقف وطني واحد يذكرني به التاريخ».

من جهة أخرى قال العارضي أنه تفاجأ بأن برنامج العمل المسرب ، يتضمن مساسا بجيب المواطن بشكل مباشر وفرض للضرائب، بدلا من محاربة الفساد الموجود في وزاراته بشكل صحيح.

وحذر العارضي الحكومة بأن»اليد التي تمتد إلى جيب المواطن بشكل مباشرة لا تستحق التعاون معها، مضيفا أن « استمرار هذا التوجه يضع رئيس الوزراء أمام مواجه مصيره منفردا؛ حيث انه لن يجد في قاعة عبدالله السالم من يقف معه ضد المواطن .

بدوره أعلن النائب د.عبد الله الطريجي عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل المادة التاسعة عشرة من القانون رقم 47 لسنة 1993 ، بشأن الرعاية السكنية ، ورفع قيمة بدل الإيجار الشهري ليصبح 250 دينارا شهريا.

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون ، أن تقديمه تأسس استنادا إلى أن الكويت اقرت الحق في الرعاية السكنية، فقد صدر قانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، الذي جاء بتنظيم شامل للرعاية السكنية بالكويت، وقد نص القانون على صرف بدل ايجار قيمته 150 دينارا كويتيا لمن لم يخصص له منزل سكني يتم صرفه له شهريا وفقا للوائح والقوانين، وذلك للمساهمة في التخفيف على المواطنين الذين لم يستحقوا بعد الرعاية السكنية ، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 19 من القانون المشار اليه ، الا انه يلاحظ انه رغم ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم ، الا انه لم يعد النظر في قيمة بدل الايجار الذي اضحى قليلا جدا بالمقارنة بأسعار الايجارات المرتفعة.

الخليفة : زيادة

بمقدار الثلث تقريباً ، وهو مؤشر مهم يدل على كفاية الأموال في هذا الصندوق للوفاء بالالتزامات الحالية المتمثلة بإضافة مبلغ 30 ديناراً لمعاشات المتقاعدين كل ثلاث سنوات .

واختتمت المذكرة الإيضاحية بالقول : كما أن وفرته المالية تشير الى قابلية إجراء تعديل لمصلحة المتقاعدين بحيث تزاد معاشاتهم التقاعدية بمقدار معين ، دون أن يؤثر على وضعه الحالي ، خاصة ان ايراد هذا الصندوق يعتمد بشكل كبير على الاستقطاعات من الموظفين الحاليين والملتحقين بسوق العمل مستقبلاً وهم في ازدياد سنويا ولن يعاني من أي عجز .

الحجرف سلم

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ونقلت الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عن الحجرف قوله ، عقب لقائه نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء العماني فهد بن محمود آل سعيد :»لقد تشرفت بتسليم دعوة خادم الحرمين الشريفين ، الى اخيه صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان ، للمشاركة في الدورة «41» للمجلس الأعلى المزمع عقدها في المملكة العربية السعودية».

أضاف الحجرف : «استعرضت مع صاحب السمو مسيرة المجلس والإنجازات التي تحققت لشعوب الدول الأعضاء خلال العقود الأربعة الماضية ، مستذكرين جهود المغفور له بإذن الله تعالى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، في قيام منظومة مجلس التعاون الخليجي والمحافظة على ديمومتها».

وكانت الامانة العامة اوضحت امس الاثنين انه من المزمع عقد الدورة في المملكة العربية السعودية ، بمشاركة قادة الدول الاعضاء في الخامس من يناير المقبل.

الشاهين : مراجعة

وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ، إن اللجنة ارتأت عدم فرض أولويات الأعضاء الشخصية، وأن يقوم أصحاب الاهتمام وذوي العلاقة بقضايا المرأة والاسرة بتحديد هذه الأولويات.

وأوضح أن اللجنة ستجتمع يومي الثلاثاء والخميس من الأسبوع بعد المقبل ، وتلتقي مجموعة من جمعيات النفع العام المهتمة بهذه القضايا للاستماع إلى مرئياتهم ومطالبهم وأولوياتهم وتحويلها إلى أولويات لعمل اللجنة.

وشدد الشاهين على أهمية ملفات المرأة والأسرة والتفكك الأسري والطلاق وحماية الطفل ومنع التنمر عليه.

وأكد أن اللجنة اعتمدت قضية جرائم الشرف كأولوية لها، على ان يتم خلال الأيام المقبلة تنظيم حلقة نقاشية «عن بعد» تستضيف المختصين في الجانبين الشرعي والجنائي ، للتوصل إلى رأي موحد في شأن المادة 153 من قانون الجزاء الكويتي، والتي تتناول العقوبات على جرائم الشرف.

وأوضح أنه من خلال الحلقة النقاشية ستنتهي اللجنة إلى رأي فيما إذا كانت هناك حاجة لإلغاء المادة 153 من قانون الجزاء أو تعديلها ، وتشديد وتغليظ العقوبات الواردة فيها.

وقال : «نحن منفتحون على جميع الحلول وننطلق من حلقة نقاشية نسمع فيها آراء الجهات المختلفة إلى حل تشريعي».

وبين أن اللجنة ستبدأ بشكل عاجل في مناقشة قضية جرائم الشرف لحين ترتيب بقية الأوراق في المجالات الثلاثة الرئيسة للجنة «المرأة والأسرة والطفل».

وقال الشاهين إن اللجنة ستنطلق في عملها من توجيهات الدين الإسلامي الحنيف ومن مواد الدستور الكويتي ، وتحديدا المادتين 9 و10 اللتين حددتا المرأة والأمومة والأسرة والنشء كمقومات وأركان للمجتمع الكويتي وأوكلت للدولة حمايتهم ورعايتهم وإكرامهم وتكريمهم.

مطالبة نيابية

وقال حماد إنه يتم حاليا في عهد وزير الدفاع الجديد الشيخ حمد جابر العلي ، إجبار الضباط بوزارة الدفاع على التقاعد أو الإحالة إلى المادة 83 ، التي تؤدي إلى تجميد الضباط وظيفيا.

وأكد أن وزير الدفاع مطالب بوقف هذه الإحالات ، لا سيما أن كل الوزراء السابقين لم يحيلوا الضباط إلى التقاعد ، بل قدموا امتيازات للراغبين في التقاعد ، مشيرا إلى أنه من غير المعروف إن كانت هذه الإجراءات تتم بعلم الوزير أم أن القيادات بالوزارة يتصرفون من تلقاء أنفسهم.

وأفاد بأن الضباط المخاطبين بهذه الإجراءات طلبوا مقابلة رئيس الأركان ، ولكن تم رفض طلباتهم، مؤكدا أن هذه الأمر يجبر الضباط على اللجوء إلى القضاء كي ينصفهم، كما أن الضباط الآخرين باتوا يعتقدون أن الدور القادم عليهم.

وأوضح حماد أن الضباط المطلوب إحالتهم للتقاعد لم يكملوا خدمة 25 عاما ، بينما هناك دفعات سابقة لهم ومضى عليهم 35 عاما بالخدمة ولم يطلب منهم التقاعد.

أضاف أن من بين الضباط المطلوب منهم التقاعد من يستحق الترقي إلى رتبة عميد ولكن تم رفض ترقيته ، بحجة أنه يجب أن يحال إلى التقاعد، موضحا أن هؤلاء الضباط تكلفت الدولة مبالغ كبيرة جدا لإلحاقهم بدورات تدريبية.

وشدد على أن العدالة مطلوبة للجميع كما كفلها الدستور، مضيفا ان « الحاصل حاليا هو أن المدنيين يحصلون على حقوقهم كاملة ولا يجبرون على التقاعد قبل إتمام خدمة 30 عاما، بينما الضباط يحالون إلى التقاعد من دون موافقتهم» .

«الطيران المدني» :

إنه بناء على قرار مجلس الوزراء الكويتي الخاص بالحد من انتشار فيروس كورونا ، تستأنف رحلات الطيران التجاري اعتبارا من يوم السبت المقبل ، في تمام الساعة الرابعة فجرا بتوقيت دولة الكويت.

وأوضح العتيبي أنه ستتم مراجعة القرارات ، وفق ما يطرأ من مستجدات بشأن انتشار فيروس كورونا مع التأكيد على ضوء ما يستجد من أمور.

وكان مجلس الوزراء قرر تعليق رحلات الطيران التجاري من وإلى مطار الكويت الدولي ، باستثناء رحلات طائرات الشحن الاثنين الماضي وحتى نهاية يوم الجمعة المقبل .

مكتشف «إيبولا»

وتجهد دول كثيرة عبر العالم لاحتواء الزيادة الكبيرة في الإصابات مع حلول فصل الشتاء، ما رفع إجمالي الحالات المسجلة في العالم إلى 81 مليونا تقريبا فيما تتسارع حملات التلقيح في أميركا الشمالية وأوروبا.

وأعلن الرئيس الجنوب الإفريقي سيريل رامابوزا أمس الاثنين منع بيع المشروبات الكحولية وفرض وضع الكمامات في الأماكن العامة بعدما أصبحت جنوب إفريقيا أول بلد إفريقي يسجل مليون إصابة بفيروس كورونا المستجد.

وأوضح رامابوزا «لقد تراخينا ونحن ندفع الثمن الآن» محملا مسؤولية انتشار الوباء بهذه الكثرة إلى مناسبات اجتماعية كبيرة و»غياب تام للحذر خلال فترة الأعياد».

وقال إن البيانات تظهر أن «استهلاكا مفرطا للكحول» يؤدي إلى حالات تستدعي الدخول إلى المستشفيات ما يتسبب «بضغط لا طائل منه» على المنشآت الصحية العامة.

وأرغم الارتفاع الكبير في الإصابات سلطات ريو دي جانيرو البرازيلية إلى منع الوصول إلى الشواطئ في 31 ديسمبر للحيلولة دون حصول تجمعات بمناسبة رأس السنة.